

دولة رئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه بري المحترم

الموضوع: اقتراح قانون معجل مكرر يجيز الترخيص لإنتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية من مصادرها المتعددة.

بعد التحية

نرفق لكم ربطا اقتراح قانون معجل مكرر يجيز الترخيص لإنتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية من مصادرها المتعددة مع أسبابه الموجبة.

يرجى على دولتكم التفضل بادراجه على جدول اعمال اول جلسة تشريعية سندا لاحكام المادة 110 من النظام الداخلي لمجلس النواب واعتبار الاسباب الموجبة تبريرية لصفة العجلة.

وتقضوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

بيروت في 4/9/2024

جورج عدوان

عاصي حاصباني

عادل خوري
Choueiri

لاري ابراهيم

أنطوان ميشيل

عادل حكيم

اقتراح قانون معجل مكرّر يجيز الترخيص لإنتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية من مصادرها المتعددة

الأسباب الموجبة المبررة للعجلة:

لما كانت الطاقة الكهربائية بمختلف مصادرها وأنواعها تعتبر سلعة استراتيجية حيادية بالنسبة الى المواطن، واساسية بالنسبة الى كافة القطاعات الاقتصادية في ظل تنامي الطلب عليها لضمان تطور المجتمعات المعاصرة،

ولما كان ضمان الامداد بالطاقة الكهربائية وتأمين جودتها، وتوفيرها بأقل الأسعار الممكنة مع اخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان هو من الحقوق الأساسية للأفراد وبخاصة الحصول على طاقة كهربائية دائمة، وآمنة، ونظيفة، ومتوافحة بتكلفة معقولة وعادلة،

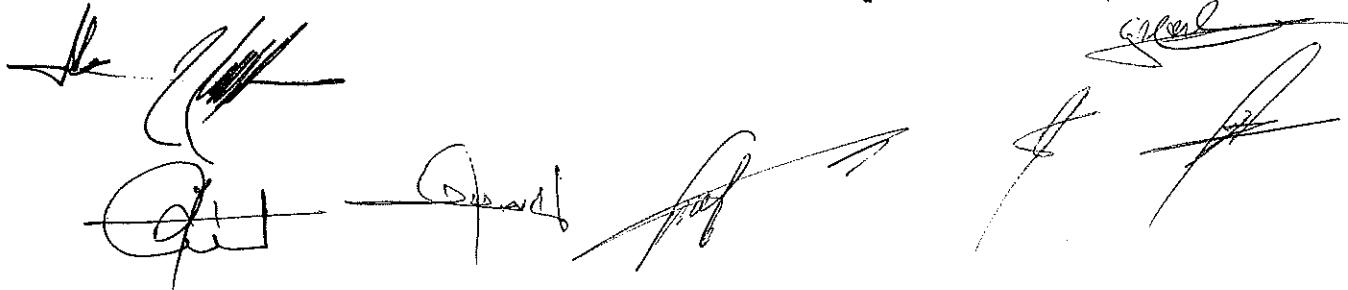
ولما كان لبنان يعاني من أزمة كهرباء متفاقمة تتجلى بانقطاع الكهرباء عن معظم المناطق اللبنانية لأكثر من 20 ساعة يومياً، مما يدفع المواطن الى تسديد فواتير باهظة لتفادي هذا النقص الحاد في التغذية بالطاقة الكهربائية عبر اللجوء الى حلول جزئية مكلفة جداً تخضعه لاستبداد أصحاب المولدات او غيرهم من المحتكرين دون اية رقابة او اي رادع،

ولما كانت ازمة الكهرباء مستمرة منذ عقود وهي تتفاقم من دون تنفيذ اية خطة اصلاحية ذات حلول جذرية، ما ادى الى استنزاف القدرة الاقتصادية للمواطنين على كافة الاراضي اللبنانية وإلحاق الضرار بكافة القطاعات، ما يتسبب دوريًا في نقص حاد في التغذية الكهربائية ما يهدد بالعتمة الشاملة الحتمية وتعطيل كافة مرافق الدولة الادارية والاستثمارية والخدماتية ليصل الى حد توقف الاتصالات والمستشفيات والمطار والمطاحن وضخ المياه وغيرها من الامور الحياتية الأساسية،

ولما كان عجز المالية العامة وخزينة الدولة لم يعد يسمح بدعم الكهرباء ولا بتمويل عجزها حيث تم فصل السياسة النقدية للدولة عن السياسة المالية،

واستناداً الى مضمون الخطة الوطنية للنهوض المستدام بقطاع الكهرباء والتي وافق عليها مجلس الوزراء في القرار رقم 8 تاريخ 16/3/2022 والتي اشارت الى توسيع الطاقة المتجدد ومن ضمنها مزارع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لتلبية هدف 30% من الكهرباء المستهلكة بحلول 2030،

ولما كانت الطاقة المتجدد الموزعة، ولا سيما الطاقة الشمسية، تعتبر اليوم واحدة من أكثر الوسائل فعالية من حيث التكلفة لإنجاح الكهرباء والتي تعود بفوائد اقتصادية وبيئية واجتماعية كبيرة على الاقتصاد



اللبناني، لكنها لن تغطي فيما لو التزم لبنان بهذه الخطة سوى بتأمين 30% من اجمالي استهلاك لبنان للكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2030 ما يفترض ايجاد حلول اخرى،

ولما كان قانون تنظيم قطاع الكهرباء رقم 462/2002 أنهى احتكار مؤسسة كهرباء لبنان لقطاعي انتاج وتوزيع الكهرباء، واعطى الهيئة الناظمة صلاحية اعطاء التراخيص الانتاج في مختلف المناطق اللبنانية بقدرات وفق اعداد ساكنيها، وبينما على استدراجات عروض أو مناقصات، غير أنه لم يتم تعيين هذه الهيئة حتى هذه اللحظة،

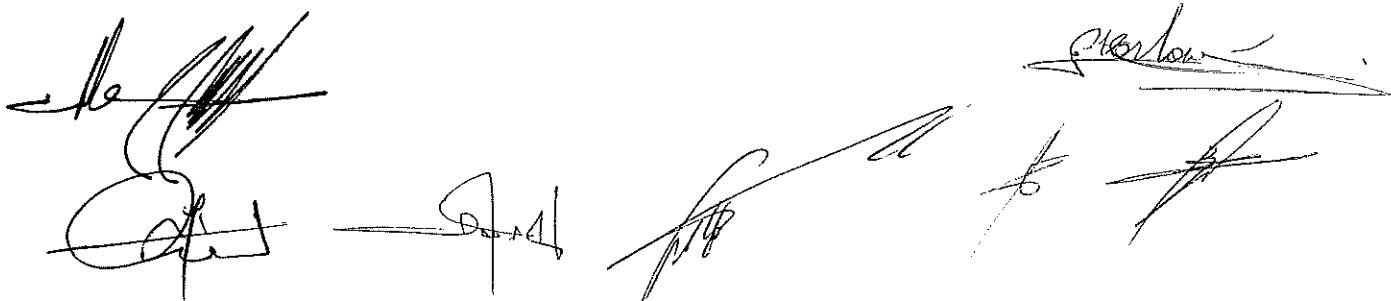
ولما كانت قد صدرت عدة قوانين أولت مجلس الوزراء صلاحية اعطاء هذه التراخيص على مدى 7 سنوات انتهت في 30/4/2022 دون أن تتحقق الهدف المرجو منها، وكذلك الأمر بالنسبة الى مختلف خطوط الكهرباء المتعددة التسميات والتي وافقت عليها الحكومات المتعاقبة واقررتها منذ عام 2010 وانتهاءً بخطة الطوارئ لعام 2022،

ولما كان تطبيق اي من هذه الخطط يتطلب على الاقل مدة زمنية تفوق 8 سنوات، بينما هناك حاجة آنية وسريعة لتأمين الكهرباء بكلفة مقبولة للمواطنين الامر الذي يتطلب اشراك القطاع الخاص بتأمين الكهرباء،

لهذه الأسباب نتقدم باقتراح القانون المرفق.

مادة وحيدة:

1. خلافاً لأي نص آخر يعهد بإنتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية من مصادرها المتعددة على انواعها على جميع الاراضي اللبنانية الى شركات انتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية (وتعرف في ما يلي بالشركات) بموجب تراخيص للجهد المتوسط بقدرة 10 ميغاوات و ما فوق وفقاً لمندرجات هذا القانون حيث يجب ان تراعي التراخيص المنوحة الاحكام القانونية والتنظيمية، المتعلقة بحماية البيئة والسلامة العامة والواقع الاثرية والسياحية المصنفة.
- أ. تعد مؤسسة كهرباء لبنان عقوداً نموذجية للشركات طالبة التراخيص، كما تضع دفاتر شروط نموذجية لكل من التراخيص مع تحديد النطاق الجغرافي لها، وترسلها الى هيئة الشراء العام خلال مدة أقصاها شهرين من تاريخ نفاذ هذا القانون لإبداء ملاحظاتها، على ان تعدها هيئة الشراء العام الى مؤسسة كهرباء لبنان مشفوعةً بملحوظاتها الإلزامية خلال مدة لا تتجاوز الشهر من تاريخ ورودها اليها لاصدارها وفقاً للحصول.
- ب. تتقدم الشركات بطلب التراخيص الى مجلس الوزراء مع تحديد النطاق الجغرافي موضوع التراخيص وفقاً لدفتر الشروط النموذجي ضمن مهلة ثلاثة أشهر من تاريخ صدور دفاتر الشروط النموذجية. في حال لم تتقدم اية شركة بطلب لنطاق جغرافي محدد تمدد المهلة تلقائياً لمدة مماثلة.
- ج. في حال تقدمت شركة واحدة على نطاق جغرافي محدد يرسل المرجع الصالح الطلب الى هيئة الشراء العام للتأكد من مطابقة الشركة للمواصفات المذكورة في دفتر الشروط، وترفع الهيئة تقريرها إلى المرجع المحدد في هذا القانون ضمن المدة المحددة للبت بالطلب.
- د. في حال تقدمت شركتين او اكثر على نطاق جغرافي واحد تجري المناقضة بين الشركات المتنافسة على هذا النطاق الجغرافي أمام هيئة الشراء العام التي ترفع تقريرها الى المرجع المحدد في هذا القانون. وفي هذه الحالة يمنع المرجع الصالح التراخيص خلال مهلة شهر من تاريخ استلامه تقرير هيئة الشراء العام بنتيجة المناقضة. وفي حال عدم توفر عناصر انجاز المناقضة يعاد اجراؤها وفقاً للشروط ذاتها.
- هـ. يمنح مجلس الوزراء التراخيص لشركات الانتاج والتوزيع على الجهد المتوسط بقدرة 10 ميغاوات و ما فوق خلال مدة أقصاها شهرين من تاريخ تقديم الطلب الى الامانة العامة للمجلس بعد احالتها الى هيئة الشراء العام لوضع تقريرها وفقاً لمندرجات هذا القانون،



ويُعتبر التراخيص سارياً في حال انقضاء المهلة دون البت بالطلب قبولاً أو رفضاً معللاً، وتكون مدة التراخيص ١٠ سنوات.

و. ترتبط الشركات الحاصلة على التراخيص مع مؤسسة كهرباء لبنان بموجب عقود نموذجية وفقاً لدرجات هذا القانون. ولا يجوز لأي من الشركات أن تستحصل على ترخيص لأكثر من ست نطاقات جغرافية.

ز. يجوز لهذه الشركات أن تستعمل وتستثمر كافة شبكات التوزيع العائدة إلى مؤسسة كهرباء لبنان لقاء قيام هذه الأخيرة باستيفاء رسوم عبور wheeling charges يتم تحديدها من قبل مؤسسة كهرباء لبنان أو مدّ الخطوط الخاصة بها عليها و/أو لاستعمال شبكة التوزيع ذاتها لمؤسسة كهرباء لبنان أو التعديل عليها بشكل يتيح تغذية المناطق والاحياء التي تقع ضمن نطاقها الجغرافي، وبالتنسيق معها بصورة متوافقة مع المواصفات الفنية المطلوب توفرها في أنظمة الطاقة الكهربائية بمختلف مصادرها.

ح. تبقى ملكية الانتفاع من الاستثمارات التي تقوم بها الشركات حيث تدعو الحاجة على شبكة التوزيع العام لتوزيع الطاقة الكهربائية من قبلها إلى المستفيدين من خدماتها ضمن نطاقها الجغرافي المحدد في ترخيصها على أن تعود ملكية تلك الاستثمارات بعد انتهاء التراخيص لمؤسسة كهرباء لبنان.

ط. تقوم الشركات بتحصيل رسم بدلـي (تعرفـة) يتضمن عناصر الكلفة المتمثـلة بـقيمة خدمات الانتاج والتوزيع وبدلات الاشتراك على الاـنـتخـطـى في ايـ حـالـ منـ الاـحوالـ تـعرـفـةـ مؤـسـسـةـ كـهـرـبـاءـ لـبنـانـ معـ وـضـعـ شـطـورـ تـرـاعـيـ الواقعـ المـعيـشـيـ لـالمـسـتـهـلـكـينـ وـطـبـيـعـةـ الاـسـتـهـلـاكـ السـكـنـيـ اوـ التـجـارـيـ، وـذـكـ بـهـدـفـ ضـمـانـ العـدـالـةـ وـالـمـساـواـةـ فـيـ التـسـعـيرـ بـيـنـ مـخـلـفـ النـاطـقـ الـلـبـانـيـةـ.

ي. إلى حين تأمين الانتاج الكافي الذي يلبي مستويات الطلب على الطاقة الكهربائية من قبل مؤسسة كهرباء لبنان تلتزم الشركات دون سواها كل ضمن نطاقها الجغرافي المحدد تأمين قدرات إنتاجية تكميلية لقدرـاتـ مؤـسـسـةـ كـهـرـبـاءـ لـبنـانـ عـلـىـ الاـنـتـهـىـ عـنـ 16ـ ساعـةـ يومـياـ.

2. يعمـلـ بـهـذـاـ القـانـونـ فـورـ نـشـرـهـ فـيـ الـجـرـيدـةـ الرـسـمـيـةـ.

جورج عدوان
وزير الطاقة

أنتonio Lopez
وزير الطاقة

جعفر عباس
وزير الطاقة

جعفر عباس
وزير الطاقة